مذكرة رقم (٨٤٨)

مؤسسات كل من الائتمان الزراعى والادخار والائتمان الحرفى فى جمهورية المانيا الديمقراطية

ترجمة

محمد عدلى عبد المنعم

اشراف

محمود محمد عيد

يوليو ١٩٦٨

القاهرة

٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

مؤسسات كل من الائتمان الزراعى والادخار والائتمان الحرفى فى جمهورية المانيا الديمقراطيه

بقلم الاستاذ

هينز يوزفيج

ترجمة

محمد عدلى عبد المنعم

اشراف

محمود محمد عيد

يوليو ١٩٦٨

بنك القرية والجمعيات التعاونية للائتمان الزراعى ومؤسسات الادخار والجمعيات التعاونية للائتمان الحرفى فى جمهورية المانيا الديمقراطية

بنك القرية والجمعيات التعاونية للائتمان الزراعى

تحتل الزراعة المرتبة الثانية بعد الصناعة فى الاقتصاد القومى لجمهورية المانيا الديمقراطية. لذا فان زيادة الانتاجية الزراعية من الأهمية بمكان بالنسبة لرفع مستوى معيشة الشعب الالمانى. وفى سنة ١٩٦٠ تم انضمام جميع ماتبقى فى جمهورية المانيا الديمقراطية من مزارعى القطاع الخاص الى جمعيات الانتاج التعاونى، وعليه تحققت جميع المقومات اللازمة لرفع الانتاج الزراعى بسرعة. وصار استخدام سياسة الائتمان كعامل تدعيم للتعاونيات الاشتراكية مسألة حتمية. ولتتمكن الحكومة من انجاز السياسة الائتمانية الاشتراكية وتطبيقها فى قطاع الزراعة استعانت ببنك القرية القومى وبالجمعيات التعاونية للائتمان الزراعى وبالجمعيات التعاونية التجارية للمزارعين.

ولمعرفة الدور الذى يقوم به الائتمان الزراعى معرفة سليمة والتعرف على مدى أهمية هذا الدور يجب أن نلقى نظرة سريعة على الفرعين الاساسيين للائتمان الزراعى فى جمهورية المانيا الديمقراطية واستعراض تطور كل منهما.

بعد هزيمة الدولة الفاشيستيه والقضاء عليها حدث فى قطاع الزراعة انقلاب ثورى ديمقراطى. فصدر القانون الديمقراطى للاصلاح الزراعى وعن طريقه قامت آلاف من الملكيات الزراعية الجديدة وأصبح من حق العمال الزراعيين تحديد واقرار الهيكل الاجتماعى فى الريف الالمانى. وتعجيلا للتقدم الاقتصادى والاجتماعى صرح للجمعيات التعاونية الزراعية بممارسة نشاطها مرة أخرى.

وقد تم تخليص الجمعيات التعاونية من السيطرة الرأسمالية وتأثيرها على أنشطتها المختلفة كما أعطيت هذه الجمعيات من الرعاية والاولويات مايسمح باستغلالها والاستفادة منها لتحقيق التحول الاشتراكى فى الزراعة على أساس الخطة التعاونية اللينينية . فتولت الجمعيات التعاونية مهمة امداد المزارعين بالمنتجات الصناعية المختلفة ومساندتهم فى استغلال الأرض وتوزيع المنتجات فساعدت بذلك فى تطوير القرية ديمقراطيا وساهمت فى رفع القدرة الانتاجية الزراعية .

ولقد كان من الطبيعى أن يؤثر التغيير الجارى حدوثه فى الهيكل الاجتماعى لصالح المزارعين على اسلوب تطور الهيئات التعاونية فى الريف ، فتأسس سنة ١٩٤٦ اتحاد لتبادل المعونة انضمت الى عضويته جميع القوى التقدمية فى الريف الالمانى . وبتنظيم هذه القوى داخل هذا الاتحاد أصبح تنظيما سياسيا جماهيريا عاما قام بدور حاسم ضخم فى التغلب على كثير من الصعاب التى تواجدت فى ذلك الحين فى الريف الالمانى ، فلولا وجود هذا التعاون الاجتماعى لما كان من الممكن التغلب على المشكلة التى نتجت عن حاجة المزارعين للآلات والعدد الزراعية المختلفة ولما أمكن ارضاء الطلب المتزايد عليها نوعا ما .

ولقد تم فى السنتين ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ اعادة تشكيل جميع بنوك التسليف الزراعى والتعاونى الموجوده فى جمهورية المانيا الديمقراطية كما أعيد فى نفس الفترة تشكيل مختلف جمعيات التسويق التعاونى فأنشأ فى كل مقاطعة من المقاطعات الالمانية الخمس السابقة بنك تعاونى ريفى رئيسى . وحيث أنه من طبيعة موسم الانتاج الزراعى أن يزداد خلاله توافر النقود لدى جميع الاعضاء فى الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعى كما يزداد فى نفس الوقت حاجتهم لها ، لذا كان على بنك التعاون الريفى كهيئة مركزية أن يغطى هذه التقلبات من ناحية الايداع والكفاية الائتمانية . وتتكفل هذه البنوك برعاية الشئون المصرفية للتعاونيات الريفية فتتولى معاملاتها المحاسبية وتدير حساباتها الجارية كما تقدم لها القروض عند الضرورة .

لقد وجدت منذ سنة ١٩٤٩ منظمتان كبيرتان كثيرا ما تقاطعت تخصصاتهم وأعمالهم لذا قررت كل من اللجنة الرئيسية للرابطة المركزية للتعاون الزراعى ومجلس ادارة الاتحاد

المركزى لتبادل المعونة بالريف فى جلسه مشتركه اد ماج هاتين المنظمتين وتأسيس "الجمعية التعاونية للتجارة الزراعية" ٠ وهذه الجمعيات مستقلة قانونيا ٠ وغالبا ماتوجد واحدة منها فقط لكل مجموعة من القرى ٠

وتقوم هذه الجمعيات بمهام مختلفة فى الريف الالمانى منهاتقديم القروض قصيرة الاجل للمزارعين العاملين كما تعمل على تركيم الوسائل المالية الحرة التى تتوافر بين حين وآخر لدى السكان وتفتح الحسابات الجارية للاعضاءوعلاوة على ذلك فهى تساهم مساهمة قيمة فى انجاز التحول الاشتراكى الزراعى ٠

وهناك مهمة أخرى تقوم بها هذه الجمعيات وهى مساهمتها بوسائلها المختلفة فى تدعيم الجمعيات التعاونية للانتاج الزراعى ٠ وأكثر من ذلك فانها تستطيع فتح الحسابات الجارية للمزارعين التعاونيين وتسوية معاملاتهم المصرفية المختلفة ٠ كما تمدهم بقروض قصيرة الاجل ، وخاصة هؤلاء المزارعين الاعضاء فى الجمعيات التعاونية المنضمة الى الجمعيات التعاونية للانتاج الزراعى من النوع ٠ وعدا ذلك فان هذه الجمعيات تتكفل بمهمة تجميع الاموال الضخمة التى تتوفر لدى السكان من حين لآخر وتجند هذه الاموال لخدمة البناء الاشتراكى ٠

وأخيرا فان هذه الجمعيات التعاونية للتجارة الزراعية مسئولة عن حصول الجمعيات التعاونية للانتاج الزراعى على كل من الوسائل الانتاجية والوسائل الانتاجية المساعدة مثل السماد والعلف الحيوانى ٠٠٠٠ الخ ٠ كما يجب عليها توريد البضائع الى هذه الجمعيات بأقل تكاليف ممكنه ٠

وحين تتواجد الجمعية التعاونية للتجارة الزراعية فى مكان ما وتؤدى أعمالها على الوجه الاكمل فانها تعفى بذلك الجمعيات التعاونية للانتاج الزراعى من عبء المهام الدورية كما تمكنها من تركيز كامل قوتها لزيادة الانتاج السوقى الى الحد الاقصى ٠

لقد لوحظ أثناء تنفيذ عملية التنمية أن الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعى لم تعد فى حالة تمكنها من استمرارها فى الدعم الكافى للمهام التى تحددها وتقررها كل من

الحكومة والحزب الاشتراكى الالمانى بخصوص قطاع الزراعة ، فهذه المهام يزداد حجمها مع مرور الوقت. فبعض الاجراءات مثل الاولويات الحكومية المركزية التى تحصل عليها الجمعيات التعاونية للانتاج الزراعى أو التطبيق الموحد للسياسة الائتمانية الاشتراكية فى الريف ، لم يعد من الممكن أن تقوم بتنفيذها هيئة محلية بمفردها . لذا صار ضروريا انشاء هيئة مركزية للائتمان تكون مركزا للفصل فى الشئون المختلفة لسياسة الائتمان الزراعى واقرارها ، كما تكون فى نفس الوقت جهازا حكوميا يتعاون وأجهزة الحكم المحلية بجانب وزارة الزراعة والغابات مع المزارعين . وهكذا تأسس بنك القرية الالمانى بناء على قرار الغرفة التجارية القومية.

ان بنك القرية الالمانى الذى يوجد مقره فى برلين وله فروع فى مختلف المناطق الالمانية يمتلك سلطة توجيه شئون النقد والائتمان الخاص بالجمعيات التعاونية للتجارة الزراعية.

ويتولى بنك القرية الالمانى داخل النظام المالى الاشتراكى الموحد مهمة دعم السياسة الحكومية الخاصة بكل من المزارعين والعمال الزراعيين وذلك بواسطة اجراءات سياسية ائتمانية وعن طريق تنظيمه للدوره النقديه فى الريف واقامة الرقابة عليها . ويتولى البنك بصفة خاصة دعم عملية تجنيد الوسائل المالية الحره للسكان فى الريف.

وتنحصر مهام البنك الاساسية فى النقاط الآتية :

١ — تمويل الاستثمارات وتقديم القروض للاموال العامة وللمنظمات الزراعية العامة المختلفة وللاشغال الغابية الحكومية.

٢ — تقديم القروض للجمعيات التعاونية للانتاج الزراعى .

٣ — تقديم القروض لمحطات الماكينات والجرارات ولمحطات الخدمة الفنية.

٤ — تقديم القروض للجمعيات التعاونية للتجارة الزراعية.

٥ — تقديم القروض لمؤسسات القطاع العام لتجارة الجملة.

٦ — تجميع الوسائل المالية الحرة للسكان فى الريف وتجنيدها واقامة الرقابة على الدورة النقدية.

ولان بنك القرية الالمانى هو المصدر الوحيد الذى يمول جميع المشروعات الاشتراكية فى قطاع الزراعة والغابات ، فيمدها بكل الوسائل المالية وخاصة القروض المختلفة الانواع ، فانه يتمكن من العمل على تدعيم هذه الاعمال الاشتراكية ، فيقوم بتقييم المشروعات الناجحه منها مركزيا ويختار أفضل الطرق والخبرات الانتاجية والتنظيمية التى تم تطبيقها بنجاح ويقدمها للمشروعات الأخرى لاستخدامها .

مؤسسات الادخار

تختلف مؤسسات الادخار فى النظام الاشتراكى اختلافا جذريا عنها فى النظام الرأسمالى . ففى ظل الرأسمالية يضطر العاملون الى تكوين احتياطى يؤمنون به معيشتهم فى فترات الازمات المالية (الدورية) . أما كارل ماركس فقد كتب عن الادخار فى كتابه " الاجر عن العمل ورأس المال " فقال : ان مؤسسات الادخار هى السلسلة الذهبية التى عن طريقها تحتفظ الحكومة بالجزء الاكبر من طبقة العمال ... والمقصود بذلك على أقل تقدير من ناحية المغزى الاقتصادى لمؤسسات الادخار ... أن العامل بمفرده وذكائه الشخصى يوازن بين فترات العمل الحسنة والسيئة فيوزع أجوره عن العمل فى الازمات التى تمر بالحركة الصناعية بحيث لا يصرف أكثر من الحد الادنى اللازم للحياة " .

ان المدخرات تتمركز فى بنوك الادخار الاحتكارية وتستخدمها هذه البنوك فى تمويل الاهداف السياسية للبرجوازية الكبيرة . وقد علق ماركس على ذلك فكتب يقول : ان النقود ترتد الى البنك القومى الذى يقرضها بدوره الى الرأسماليين وبالتالى فان البنوك والرأسماليين يقتسما المنفعة ويضاعفا رءوس أموالهما عن طريق مدخرات الشعب التى يدفعون عنها فائدة زهيده والتى تمثل بتمركزها على هذه الصوره عاملا صناعيا مؤثرا قويا يزيد السيطرة المباشرة لهاتين الفئتين على جماهير الشعب .

ان الادخار فى الرأسمالية يساهم على استمرار التفكك الانتاجى • فتتحول كل من الأموال الموجوده لدى الشعب وتلك الموزعة بين رءوس الأموال المختلفة للرأسماليين باستمرار الى رأس مال اجتماعى • وبذلك يساهم الادخار على زيادة حدة الاستغلال • علاوة على ذلك فان الامبرياليين يقومون ببعثرة هذه المدخرات دون أى حرج أو ضمير على التسلح وتمويل الحروب• فمن المعروف أن ٣٠ الى ٤٠ مليار ريش مارك (×) من المدخرات قد استخدمت فى تمويل الحرب العالمية الأولى كما استغل حوالى ٨٠ مليار ريش مارك منها فى تمويل الحرب العالمية الثانية• ويتضح من ذلك كيف أن مايدخره العاملون يستخدم بالكامل ضد مشيئتهم •

أما فى الاشتراكية فان الادخار يخدم البناء الاشتراكى ولم يعد يستخدم لاستغلال الانسان • فمن المهام الاساسية للادخار أن يجمع الوسائل المالية الحره التى يمتلكها السكان ويقوم باستخدامها فى البناء الاشتراكى وفى بناء المساكن بصفة خاصة •

ان الودائع الادخارية لها معنى مزدوجا :

الأول : أنها مصادر للائتمان طويل الأجل حيث أن جزءا كبيرا منها يخصص لهذا النوع من الائتمان فتساهم بذلك على سرعة بناء الاقتصاد الاشتراكى الداعى للسلام •

الثاني :ان هذه الودائع تقلل من السيولة النقدية لدى السكان والتى تكون مراعاتها مسألة ضرورية عند الموازنة بين الارصدة التى يستخدمها السكان لشراء السلع وبين أرصدة هذه السلع• وفى نفس الوقت تساهم هذه الودائع على تحقيق ماتسببه دورة النقود السائلة من تكاليف •

ان كل جانب من جانبى هذا المعنى المزدوج للودائع الادخارية له أهميته بالنسبة لعملتنا ، فقد صارت مستقره وقوية نتيجة للتزايد المستمر فى حجم الودائع الادخارية•

وان دل هذا التزايد المستمر فى حجم المدخرات على شىء فانه يدل على ثقة القوى العاملة الالمانية بدولتنا الاشتراكية ، وعلى أن مستوى المعيشة لدينا يرتفع باستمرار •

(×) Reichsmark

وفى مايأتى المهام التى تؤديها مؤسسات الادخار بالتفصيل :

١ — تجميع الودائع الادخارية :

تعتبر هذه المهمه أهم مهمة تؤديها مؤسسات الادخار فى جمهورية المانيا الديمقراطية. ان معدل ادخار السكان فى المانيا الديمقراطية أعلى منه فى المانيا الغربية. يجب الاشارة كذلك الى أن مدخراتنا لا يحدث انخفاض فى قيمتها كما هو الحال فى المانيا الاتحادية.

لقد عمدت مؤسسات الادخار فى السنوات الاخيرة الى التوسع فى شبكة الفروع الادخارية مساهمة منها فى استمرار تزايد الودائع الادخارية كما عملت على استحداث الاساليب الادخارية وتطويرها بصفة دائمة فارضت بذلك والى حد كبير جميع الرغبات الادخارية للسكان.

ان الادخار له معنى تربوى كبير. لذا تبدأ مؤسسات الادخار نشاطها فى المدرسة حتى تبث الروح الادخارية فى الجيل الجديد. وتعتبر المهمة الاساسية لمؤسسات الادخار هى مهمة تجنيد الاموال الحرة التى تتواجد لدى السكان بين الحين والحين وتمد بها الاقتصاد القومى. فالغرض من بيع سندات الرهنية بواسطة بنك الاستثمار الالمانى هو نفس الغرض التى تستهدفه عملية بيع اسهم مؤسسات القطاع العام لبناء المساكن بواسطة مؤسسات الادخار. كما أن دور الوساطة الذى تقوم به مؤسسات الادخار عند انتهاء بوالص التأمين يؤدى كذلك الى تجنيد جزء كبير من مدخرات السكان لتمويل بعض المشروعات الاقتصادية الهامة.

٢ — تقديم القروض بواسطة مؤسسات الادخار :

تؤدى مؤسسات الادخار لعملائها الكثيرين المنتشرين فى مختلف أنحاء الجمهورية الالمانية الديمقراطية خدمات مصرفية عديده مقابل مايودعونه فيها من مدخرات ، وتفتح لهم الحسابات الجاريه وتسوى عمليات الدفع والتحويل كما تقدم لهم القروض ، لكن فى حدود معينة. وتمثل حسابات الاجور والمرتبات لكثرة عددها أهمية كبيرة بالنسبة لتركيم الأموال. ان القروض قصيرة الاجل التى تقدمها مؤسسات الادخار تكون فى حدود معينة ضيقة. وبالنسبة لهذا

النوع من القروض فانه من الواجب التفريق بين القروض قصيرة الاجل المقدمة للاعمال الخاصة وبين التى يحصل عليها الافراد الطبيعيون ٠ ويراعى فى تقديم هذه القروض الاسس الموضوعة من وزارة المالية والتخطيطات الائتمانية العامة لبنك الدولة الالمانى ٠ ولقد دخلت مؤسسات الادخار علاوة على ذلك مجال تسوية قروض الدفع بالتقسيط ٠

أما القروض طويلة الاجل فهى المهمة الرئيسية لمؤسسات الادخار فى قطاع الائتمان ٠ فمؤسسات الادخار هى المؤسسة الرئيسية فى جمهورية المانيا الديمقراطية التى تمول عملية بناء المساكن ٠

وينص " قانون تمويل بناء مساكن القطاع العام " الصادر فى التاسع من يناير سنة ١٩٥٨ على أن تتولى مؤسسات الادخار تنفيذ عملية تمويل بناء مساكن القطاع العام ماليا وفنيا وتنظيميا ٠ وبناء على هذا القانون تقوم مؤسسات الادخار باصدار أسهم خاصه بذلك وتعمل على بيعها وتسمى هذه الاسهم أسهم الادارة العامة للمساكن الشعبية ٠

وتتولى مؤسسات الادخار تسوية جميع الامور التى تتعلق بعملية تمويل بناء المساكن الشعبية كما تتولى شئون الصرف والحسابات الخاصة بالادارات العامة للمساكن الشعبية ٠

ومنذ ديسمبر سنة ١٩٥٨ ومؤسسات الادخار تلتزم بأقراض الجمعيات التعاونية لمساكن العمال ٠ فتقدم لها السلفيات المعفية من أى فائدة وقروض الامتياز لبناء المساكن ٠ ونظرا لتزايد عدد هذه الجمعيات التعاونية وتكاثرها بصفة مستمره فان مسئولية مؤسسات الادخار تزداد وتكبر هى الاخرى باستمرار

ان مؤسسات الادخار تعتبر فى الوقت نفسه المؤسسة الرئيسية المسئولة عن تمويل عمليات بناء مساكن القطاع الخاص ٠ فتقبل الرهنيات وتقدم القروض طويلة الاجل للافراد لبناء أو شراء المساكن الخاصة أو الشعبية الجديدة ٠ كما أنها تعتمد قروضا لتعديل العقارات السكنية المختلفة طالما أن ذلك يؤدى الى توفير فرص سكنية جديدة ٠ وتعتبر مؤسسات الادخار علاوة على ذلك مسئولة عن اتمام عمليات البناء فى الحدود المحلية وذلك

بناء على التعليمات الصادرة فى ٢٤ يناير سنة ١٩٥٧ وتختص باصول تمويل صيانة واعداد المبانى السكنية المتهدمه أو الآيله للهدم ، وتتناول هذه التعليمات أيضا تعديل وتكملة العقارات السكنية الاضافية لملاك القطاع الخاص. وفوق ذلك كله فان بنوك الادخار تساهم كذلك فى بناء مساكن القطاع الخاص بطريقة أخرى هى حسابات الادخار الخاصة بالبناء .

وتلتزم مؤسسات الادخار فى عملياتها الائتمانية طويلة الاجل بكل من التنظيمين رقم ٧ ، ٨ والخاصين باعداد وتنفيذ الخطه الاستثمارية ـ خطة استثمار الوسائل الذاتية الائتمانية .

ويستهدف هذان التنظيمان توفير الضمان للتغطية المادية للقروض (مواد البناء ، القوى العاملة ... الخ) .

وتتركز عمليات التمويل والائتمان الخاصة ببناء العقارات السكنية فى الآتى :

أ ـ تجنيد الجماهير للاشتراك فى العمليات الكبيرة لبناء العقارات السكنية .

ب ـ تدعيم الجهود من أجل ادخال أسلوب مركب للبناء واقامة الرقابة على الاستخدام الاكثر توفيرا للوسائل المالية المستخدمة فى قطاع المبانى السكنية .

وهكذا نجد أن مؤسسات الادخار تتولى مهام اقتصادية قومية على درجة كبيرة من الأهمية .

ويوجد فى كل منطقة فى جمهورية المانيا الديمقراطية مؤسسة للادخار مستقله بذاتها لها فروع فى كل ضواحى هذه المنطقة . وتخضع مؤسسة الادخار فى كل منطقة لاشراف اللجنة الخاصة بمنطقتها، كما ترتبط خططه المالية بميزانية هذه اللجنة . وتتولى هذه اللجان الاقسام المالية ـ مهمة الوصاية والرقابة المباشرتين على مؤسسات الادخار .

وتوجد فى جمهورية المانيا الديمقراطية بجانب مؤسسات الادخار التى توجد فى المناطق والمدن المختلفة صناديق بريدية للتوفير بدأت نشاطها سنة ١٩٤٦ وتعمل هى الأخرى كمثيلاتها من المؤسسات الادخارية على تجنيد جزء من الوسائل المالية المؤقتة

للسكان لاستخدامها فى الاغراض الاقتصادية القومية طبقا للخطط المركزية للنظام المالى الالمانى . كما يوجد علاوة على ذلك مؤسسات توفير أخرى تتمثل فى die Reichs bahns par und Dahrechns Kassen eGmbH. وهى مؤسسات تعاونية تعمل قبل أى شىء آخر على تنظيم عمليات الادخار لاعضائها كما تقدم القروض الشخصية لهم ولكن فى حدود ضيقه للغاية . أما صناديق التوفير البريدية ومكاتب الشيكات البريدية فانها مؤسسات مالية بالكامل ولاتقدم أى نوع من الائتمان كما أنها خلفا قانونيا للمؤسسات البريدية الملغاه فى سنة ١٩٤٦ .

الجمعيات التعاونية للائتمان الحرفى

ان كل من بنوك العمل اليدوى والحرفى وبنك برلين القوى ليس فى الحقيقة الا جمعيات تعاونية للائتمان . ويكون العمال اليدويين وتجار القطاع الخاص وصغار أصحاب المشروعات الرأسماليه الجزء الاكبر من مجموع أعضاء هذه الجمعيات التى تعتبر كل منها من الناحية القانونية جمعية تعاونية مستقلة بذاتها وسائلها الذاتية هى مجموع أنصبة أعضائها . وتتولى اللجنة المختصة فى المدينة أو المنطقة ـ الاقسام المالية ـ الاشراف الحكومى أو بمعنى أصح التوجيه الحكومى لهذه الجمعيات . وترتبط السياسة المالية والائتمانية لبنوك العمل اليدوى بما تصدره كل من وزارة المالية الالمانية وبنك الدولة الالمانى من تعليمات .

وتعمل بنوك العمل اليدوى والحرفى على تدعيم استقرار الجمعيات التعاونية للانتاج اليدوى واستمرار نشاطها فتقدم لها القروض الكافية ، كما تساهم بواسطة القروض التى تقدمها لصغار أصحاب الحرف بالقطاع الخاص على زيادة انتاجيتهم وتوزيع سلعهم ورفع حجم الخدمات التى يمكن أن يؤديها فتيسر بذلك للجماهير الحصول على السلع

والخدمات فى صورة أفضل . ولذلك وجب على هذه البنوك أن تراعى فى عملياتها الائتمانية تطبيق المبادئ الاشتراكية للائتمان . ويحصل المشتغلون بالعمل اليدوى والحرفى الآخرون أيضا على قروض من بنوك العمل اليدوى والحرفى وذلك طالما أنهم أعضاء فيها . فتساهم البنوك بذلك على زيادة الانتاج اليدوى .

وتنحصر المهام التى تؤديها بنوك العمل اليدوى والحرفى فى الآتى :

١ — فتح الحسابات التجارية الجارية وتسوية معاملات الدفع لعملائها .

٢ — جمع مدخرات العمال اليدويين وتجار التجزئة وغيرهم من أصحاب الحرف الصغيرة .

٣ — اقراض انتاج العمل اليدوى والجمعيات التعاونية للانتاج بصفة خاصة ، وتقديم الائتمان لتجار التجزئة بالقطاع الخاص . كما تمد الاعمال اليدوية والحرفيه المختلفة بقروض استهلاكية ولكن فى حدود ضيقة جدا .

ولا يحصل على حق الاقتراض من هذه البنوك الا اعضاؤها المقيدون .

وترتبط بنوك العمل الحرفى فى سياسة الائتمان قصير الاجل بالتخطيطات العامة لبنك الدولة الالمانى . أما القروض طويلة الاجل فانها تخضع للاحكام القانونية التى تحدد كيفية حصول الاعضاء على هذا النوع من الائتمان والخاص بتمويل الاستثمارات .

وتشرف على بنوك العمل اليدوى والحرفى بجانب الاجهزة الاشرافية المذكورة عاليه الرابطة الالمانية لبنوك العمل اليدوى والحرفى ، وهى رابطة مراجعة قانونية . وتعمل هذه الرابطة على تأكيد تمسك هذه البنوك بالشرعية الاشتراكية كما تساهم فى حل مشاكل الاعضاء بمفهوم اشتراكى متطور .

ترجمت هذه المذكرة عن كتاب

" مالية جمهورية المانيا الديمقراطية ١٩٦٢ "

دار نشر " الاقتصاد " برلين ، ص ٥٥٣